سيدتي الرئيسة،

سيدي المقرر الخاص،

أصحاب السعادة وجميع الحضور،

باسمي نهى قرين زميلة سابقة لبرنامج الزمالة للأقليات ورئيسة جمعية الوحدة او كما نسميها نحن بلغتنا الأمازيغية تامونت

إن الأمازيغ هم السكان الاصليون لشمال افريقيا وهم من الأقليات اللغوية والدينية، وفي بلدي تونس يعتبر الامازيغ من الأقليات ذات الخصوصية الثقافية وربما هذا التصنيف يجعلهم من المجموعات الأكثر تهميشا اجتماعيا واقتصاديا، فعلى المستوى الوطني، يعاني الامازيغ مسألة الاعتراف بلغتهم ، وبذلك، المشاركة في الحياة العامة باعتبار أن اللغة جسر للعبور إلى التمتع بكل الحقوق المتواترة في الصكوك الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا يمكن الحديث عن ممارسة الحريات أو الإدماج الاجتماعي دون الاعتراف باللغة على الأقل، باعتبارها نمط من العلاقات الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية يجري بموجبه معاملة كل شخص أو جماعة على أساس المساواة، وربما وضعهم وضع أكثر الأقليات في العالم،

إذ يفتقر القانون الدولي إلى تعريف واضح ومتفق عليه لمصطلح الأقلية وهو ما لا يحفّز الدول على الاعتراف بأقلياتها، و لا يشير الإعلان العالمي لحقوق الانسان إلى مصطلح الأقلية بشكل صريح غير أن مواده تتضمن العديد من البنود ذات الصلة المباشرة بحقوق الأقليات ولاسيما الحرية الدينية والمساواة.

أما الإعلان العالمي لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وهو الصك العالمي الوحيد الذي يختصّ بشكل حصري بحقوق الأقليات، فبالرغم من أنه يعزز الحقوق المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، ويبني عليها ويركّز على حماية

وتعزيز الوجود والمساواة والهويّة والمشاركة الفعّالة للاقليات في جميع المجالات التي يغطّيها الإعلان، إلا أن مساهمته في تحقيق التّقدّم في حماية حقوق الأقليات على المستوى العالمي بقيت محتشمة ، وهو ما أقره الأمين العام للأمم المتحدة في الذكرى السنوية للاحتفال بالإعلان ،

وعليه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لكيفية إدماج الاحترام المتساوي لحقوق الانسان للأقليات في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، وبالتالي نجد أنّه هناك فجوة كبيرة في حماية الأقليات، والتي تحتاج إلى معالجة في سياق الابتكارات المعيارية الموازية في الأمم المتحدة وذلك لو شاركت الأقليات نفسها كعناصر فاعلة وعلى قدم المساواة في تطويره

ففي المقابل، كانت الشعوب الأصلية عنصرا أساسيا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية ومن المتوقع أن يتيح المنتدى الدائم الجديد للسكان المنحدرين من أصل افريقي من المشاركة المباشرة في وضع إعلان جديد مخصّص للشعوب المنحدرة من أصل افريقي

فإذا نظرنا إلى عمل منظومة الأمم المتحدة بخصوص الأقليات فإننا نجد على سبيل الذكر لا الحصر

1-أن المنتدى المعني بقضايا الأقليات والذّي يعقد سنويا ومحّدد بموضوع واحد، وعلى امتداد يومين فقط غير كاف لتنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، رغم أنّه قد وفر فضاء مفتوحا لجميع الأقليات من العالم للمشاركة إلا أن مشاركة الأقليات فيه تبقى صعبة نظرا لعدم وجود صندوق يدعم أو يسهل عملية المشاركة خصوصا للأقليات من أفريقيا والشرق الأوسط ولعلّ المنتديات الإقليمية التي عقدت قد حاولت تشريك أكبر عدد ممكن من الأقليات وتقريب المنتدى إليهم أكثر،
2- أن برنامج الزّمالة للأقليات للمفوّضية السّامية لحقوق الانسان والذي أطلق سنة 2005 وهو بمثابة الفرصة الوحيدة لنشطاء حقوق الإنسان

الذين يعملون من أجل حماية وتعزيز حقوق الأقليات يقوم بتدريب ثلاثين مدافعين عن حقوق الأقليات من كل أنحاء العالم لا يتم تشريكهم في عمل المكاتب الإقليمية بخصوص الأقليات حتى بصفة استشارية

3- أن النقاش الدولي حول أهداف التنمية المستدامة قد ساهم في بروز عدة مفاهيم تستحق التجديد حيث أنها لم تذكر الأقليات على وجه التحديد ولكن تضمن حمايتهم بشكل صريح في تعهّد "عدم ترك أحد خلف الرّكب" وتؤكّد التزامات الأجندة 2030 باتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة ومنهم الأقليات التي تواجه التّحديات المستمرة والمتمثلة أساسا في التمييز وعدم المساواة.

وبالتالي فإني أتوجه بالتوصيات التالية:

1-ضرورة الاعتراف باللغة والهوية الامازيغية في تونس

2- الحاجة إلى معاهدة ملزمة قانونا بشأن حقوق الأقليات مع آلية مراقبة مرتبطة بها من شأنها أن تمكّن التطوير المنهجي للإرشادات لكل من الدول والجهات الفاعلة الغير حكومية.

3-إنشاء صندوق لدعم الأقليات لتمكين ممثلي الأقليات من المشاركة واستخدام آليات حقوق الانسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

4-إنشاء منتدى دائم يعنى بقضايا الأقليات المتّصلة بالتنمية الاقتصادية والثقافة والبيئة والتعليم والصحة وحقوق الانسان

5-تطوير برنامج الزمالة للأقليات وذلك باستثمار مجموعة الخبراء في عمل مكاتب الأمم المتحدة بخصوص تعزيز وحماية حقوق الأقليات.

6- مواصلة المنتديات الإقليمية وادماجها في عمل مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية بالتعاون مع زملاء المفوضية السامية لحقوق الانسان .